

تحت رعاية Under the Auspices of



Central Bank of Bahrain

تنظيم Organised by



مؤتمرأيوفي السنوي السابع عشر للهيئات الشرعية

الأحد والاثنين ٣-٤ شعبان ١٤٤٠ هـ يوافقه ٧ - ٨ أبريل ٢٠١٩

فندق الخليج، مملكة البحرين

الراعي الرئيس

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House



مصرف الجمْهُورِيَّة
JUMHOURIA BANK



الراعي البلاتيني

alBaraka

NCB الأهلي

الراعي الذهبي

بنك الإثمار
Ithmaar Bank



الراعي الفضي

الصكوك الوطنية
NATIONAL BONDS



بنك البحرين الإسلامي
BisB

الشريك الإعلامي

Banker
MIDDLE EAST

IFN Islamic Finance news
The World's Leading Islamic Finance News Provider



الوطن البلاد

الترجمة الفورية برعاية



الشريك المعرفي

REFINITIV



شريك البث الرسمي





اليوم الأول

الأحد ٢ شعبان ١٤٤٤هـ - يوافقه ٧ أبريل ٢٠١٩

التسجيل	9:00 - 8:00
<p>حفل الافتتاح الرسمي</p> <p>تلاوة آيات من القرآن الكريم</p> <p>صاحب الفضيلة الشيخ محمد نقي العثماني، عضو مجتمع الفقه الإسلامي ورئيس هيئة شرعية لمؤسسات مالية إسلامية حول العالم، رئيس المجلس الشرعي لأيووفي.</p> <p>سعادة أ. خالد حمد، المدير التنفيذي، الرقابة المصرفية، مصرف البحرين المركزي، عضو مجلس أمناء أيووفي.</p> <p>كلمة ترحيبية لمعالي الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة، رئيس مجلس أمناء أيووفي.</p> <p>تقديم المؤتمر - أ. عمر مصطفى أنصاري، القائم بأعمال الأمين العام لأيووفي.</p>	10:15 - 9:00
<p>تكريم رعاة المؤتمر</p> <p>افتتاح المعرض المصاحب للمؤتمر واستراحة</p>	10:30 - 10:15
<p>الجلسة الأولى: حوارية بعنوان (أهمية إلزام البنوك المركزية للمؤسسات المالية الإسلامية بتطبيق المعايير الشرعية)</p> <p>المتحدثون:</p> <p>سعادة أ. خالد حمد، المدير التنفيذي، الرقابة المصرفية، مصرف البحرين المركزي، عضو مجلس أمناء أيووفي</p> <p>سعادة الدكتور فهد بن إبراهيم الشثري، وكيل محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي للرقابة</p> <p>الأستاذ حسن عثمان علي، مدير إدارة المؤسسات المالية، الإدارية العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المركزي، مصرف السودان المركزي</p>	11:00 - 10:30
<p>صلوة الظهر، والغداء برعاية مصرف البحرين المركزي</p> <p>الجلسة الثانية: إلزام الجهات الرقابية للبنوك الإسلامية بالحط من الدين عند السداد المبكر</p> <p>أبرز محاورها:</p> <p>الاجتهد الجماعي المعاصر في مسألة الحط من الدين للسداد المبكر.</p> <p>اشترط الحط من الدين للسداد المبكر بين تحريم الوسائل (سد الذرائع، القابلة للفتح) وتحريم المقاصد.</p> <p>المحاذير الشرعية في اشتراط الحط من الدين للسداد المبكر.</p> <p>المبررات العملية للجهات الرقابية في الإلزام بالحط من الدين للسداد المبكر.</p> <p>هل للجهات الرقابية الإلزام بالحط لمصلحة راجحة؟</p> <p>هل يختلف حكم الإلزام من الجهة الرقابية عن الاشتراط العقدي برضاء طرف في المدينة؟</p> <p>هل تتفق المحاذير الشرعية في الإلزام بالحط من الدين للجهات الرقابية؟</p> <p>رئيس الجلسة:</p> <p>صاحب المعالي والفضيلة الشيخ عبدالله بن سليمان المنيع، المستشار في الديوان الملكي السعودي وعضو هيئة كبار العلماء وعضو المجلس الشرعي لأيووفي.</p> <p>المتحدثون:</p> <p>فضيلة الدكتور نايف محمد حاج العجمي، وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد لدولة الكويت سابقاً، عضو لجنة المعايير الشرعية لأيووفي بالكويت</p> <p>فضيلة الدكتور عصام خلف العنزي، الدكتور بجامعة الكويت ورئيس وعضو هئيات شرعية لمؤسسات مالية إسلامية حول العالم وعضو المجلس الشرعي لأيووفي.</p>	13:30 - 12:10
	15:45 - 13:30



<p>المعقبون:</p> <p>صاحب الفضيلة الشیخ محمد تقی العثمانی، عضو مجمع الفقه الاسلامی ورئيس هیئات شرعیة لمؤسسات مالية إسلامیة حول العالم، رئيس المجلس الشرعی لأیوفی.</p> <p>فضیلۃ أ.د. یوسف بن عبدالله الشبیلی، الأستاذ بالمعهد العالي للقضاء بقسم الفقه المقارن ورئيس هیئات شرعیة لمؤسسات مالية إسلامیة حول العالم وعضو المجلس الشرعی لأیوفی.</p> <p>فضیلۃ الشیخ أ.د. السید محمد بن عبدالرزاق الطبطبائی، رئيس اللجنة العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الديوان الأميري الكويتي وعضو مجلس أمناء أیوفی.</p>	
<p>صلاة العصر واستراحة.</p>	16:00 - 15:45
<p>الجلسة الثالثة: طرق توقي مخاطر الملكية في التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك</p> <p>أبرز محاورها:</p> <p>المقصود بمخاطر الملكية، وتأصیل اشتراط تحمل المالک لها في حل العائد شرعاً</p> <p>الفرق بين إدارة المخاطر ونفي المخاطر</p> <p>مدى قبول معايير المخاطر المطبقة في التمويل الإسلامي لتحمل الممولين مخاطر الملكية، وقبول الممولين رفع معدل الربح في مقابلها</p> <p>هل تسمح التعليمات الرقابية بتحمل البنوك الإسلامية مخاطر الملكية دون زيادة عباء التمويل على رأس المال البنك؟</p> <p>كيف تترك بنوك تقليدية في تمويل مجمع بالإجارة المنتهية بالتمليك إن كانت مخاطر الملكية على البنك الممولة؟</p> <p>وسائل وتطبيقات توقي مخاطر وأعباء الملكية أو نقلها إلى المستأجر، في التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك، وحكمها الشرعي</p> <p>تطبيقات اشتراط ما يعجز المستأجر عن القيام به بالوكالة عن المؤجر بشأن التأمين على العين المؤجرة (أو صيانتها) لتحميله ضمانها، والفرق بينه وبين الاشتراط المباشر للضمان ضابط أن تكون وسيلة توقي المخاطر مخرجاً شرعاً أو حيلة محظمة</p> <p>هل لارتفاع مخاطر الملكية في التمويلات الكبيرة بالإجارة أثر في الترخيص في مسألة تحمل البنك الممولة لهذه المخاطر؟</p> <p>هل تبقى الإجارة المنتهية بالتمليك مشروعة في الاجتہاد الجماعي المعاصر إن نقلت مخاطر الملكية إلى المستأجر؟</p> <p>أثر نقل مخاطر الملكية في الإجارة المنتهية بالتمليك إلى المستأجر في تكييف القضاء لهذه الإجارة بيعاً بالتقسيط</p>	17:30 - 16:00
<p>رئيس الجلسة:</p> <p>فضیلۃ الشیخ إبراهیم احمد الشیخ الضریر، أمین عام مجمع الفقه الاسلامی السودانی، عضو الهیئة العليا للرقابة الشرعیة بنك السودان المركبی وعضو المجلس الشرعی لأیوفی</p>	
<p>المتحدثون:</p> <p>فضیلۃ الشیخ د. محمد علی القری، رئيس وعضو لهیئات شرعیة في مؤسسات مالية إسلامیة حول العالم، عضو مجلس أمناء أیوفی.</p> <p>فضیلۃ الشیخ د. خالد بن محمد السیاری، عضو لجنة المعايیر الشرعیة لأیوفی بالرياض</p> <p>المعقبون:</p> <p>فضیلۃ الشیخ أ.د. نزیہ بن کمال حماد، رئيس وعضو لهیئات شرعیة في مؤسسات مالية إسلامیة حول العالم وعضو المجلس الشرعی لأیوفی</p> <p>صاحب الفضیلۃ الدكتور عزنان حسن، رئيس الهیئة الشرعیة العليا المركبیة لهیئة الأوراق الماليیة الماليزیة، وعضو المجلس الشرعی لأیوفی</p> <p>صاحب الفضیلۃ الشیخ عبدالستار القطان، الرئيس التنفيذي لشركة شوري للاستشارات بالکویت وعضو لجنة المعايیر الشرعیة بالکویت</p>	



اليوم الثاني

الاثنين ٣ شعبان ١٤٤٩هـ - يوافقه ٨ أبريل ٢٠١٩

الجلسة الرابعة: حوارية بعنوان (أهمية التنسيق بين الهيئات الشرعية العليا)	10:15 - 9:00
<p>المتحدثون:</p> <ul style="list-style-type: none"> فضيلة الشيخ د. عبدالستار أبو غدة، رئيس المجلس الشرعي المركزي لمصرف البحرين المركزي، رئيس وعضو لهيئات شرعية في مؤسسات مالية إسلامية حول العالم، نائب رئيس المجلس الشرعي لأيووفي. صاحب الفضيلة د. أحمد بن عبد العزيز بن قاسم الحداد، رئيس الهيئة العليا بمصرف الإمارات المركزي، عضو مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي ورئيس لجنة المعايير الشرعية لأيووفي بدبي. صاحب الفضيلة البرفسور الدكتور محمد أكرم لال الدين، المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (اسرا)، عضو الهيئة الشرعية العليا بنك ماليزيا المركزي وعضو لجنة المعايير الشرعية، ماليزيا. فضيلة الشيخ إرشاد أحمد إعجاز، رئيس الهيئة العليا الشرعية بنك باكستان المركزي، عضو لجنة المعايير الشرعية لأيووفي بکراتشی 	
استراحة	10:30 - 10:15
<p>الجلسة الخامسة: إدراج الصكوك في الأسواق المالية العالمية ومدى توافق متطلباته مع هيكلها الشرعية</p>	12:30 - 10:30
<p>أبرز محاورها:</p> <ul style="list-style-type: none"> طبيعة الأسواق المالية العالمية التي تدرج الصكوك فيها الأوراق المالية التي تقبل الأسواق المالية العالمية إدراج الصكوك في فيتها هل تقبل الأسواق المالية العالمية إدراج الصكوك ضمن أدوات الدين (أدوات الدخل الثابت) وهي تقوم على ملكية حملة الصكوك لموجوداتها؟ مدى تأثير متطلبات الإدراج في الأسواق المالية العالمية على الهيكل الشرعي للصكوك معاملة الأسواق المالية العالمية للصكوك في الإدراج إن كانت تختلف في المخاطر عن السندات التقليدية هل للصكوك الاستغناء عن الإدراج في الأسواق المالية العالمية؟ <p>رئيس الجلسة:</p> <p>صاحب الفضيلة الشيخ عصام إسحاق، نائب رئيس اكتشاف الإسلام، عضو - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، رئيس وعضو لهيئات شرعية في مؤسسات مالية إسلامية حول العالم، نائب الرئيس، مجلس الحكومة والأخلاقيات، أيووفي.</p> <p>المتحدثون:</p> <ul style="list-style-type: none"> صاحب الفضيلة الدكتور سامي السويلم، رئيس المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية. الدكتور حاتم غومة، أستاذ مساعد بجامعة فرانسس اكزافير بكندا. الأستاذ محمد الدولي، مدير وحدة سوق النقد - مجموعة بيت التمويل الكويتي الدكتور وليد حجازي، الشريك المدير لمكتب حجازي وشركاه للاستشارات الفانزونية الدولية، عضو مجلس الحكومة والأخلاقيات. <p>المعقبون:</p> <ul style="list-style-type: none"> صاحب الفضيلة الدكتور أسيد محمد أديب الكيلاني، الرئيس العالمي للقطاع الشرعي بمجموعة مصرف أبوظبي الإسلامي، وعضو المجلس الشرعي لأيووفي. صاحب الفضيلة الدكتور نظام محمد صالح اليعقوبي، رئيس وعضو هيئات شرعية لمؤسسات مالية إسلامية حول العالم، وعضو المجلس الشرعي لأيووفي. 	



<p>صلاة الظهر، والغداء.</p> <p>الجلسة السادسة: تصحيح العقود الفاسدة وأثره في استقرار التعاملات وتطبيقاته المعاصرة</p> <p>أبرز محاورها:</p> <ul style="list-style-type: none">■ المقصود بتصحيح العقود الفاسدة.■ مدى الحاجة إلى تصحيح العقود الفاسدة.■ العقد الفاسد الذي يقبل التصحيح.■ طرق تصحيح العقود الفاسدة، وتطبيقاتها الفقهية.■ هل لتعارف الناس أثر في تصحيح بعض الشروط الفاسدة؟■ هل تصحيح العقود الفاسدة اتفاقي أو قضائي؟■ هل لتصحيح العقد الفاسد أثر على عوائده في الفترة قبل التصحيح؟■ تطبيقات معاصرة لتصحيح العقود الفاسدة. <p>رئيس الجلسة:</p> <p>■ صاحب الفضيلة الدكتور محمد عثمان طاهر اشبير، عضو المجلس الشرعي لأيوفي.</p> <p>المتحدثون:</p> <ul style="list-style-type: none">■ فضيلة د. بشير محمد عزالدين الغرياني نائب رئيس الهيئة المركزية للرقابة الشرعية بمصرف ليبيا المركزي وعضو المجلس الشرعي لأيوفي.■ صاحب الفضيلة الشيخ أفلح بن أحمد الخليلي، عضو المجلس الشرعي لأيوفي. <p>المعقبون:</p> <ul style="list-style-type: none">■ فضيلة الشيخ د. عبدالستار أبو غدة، رئيس المجلس الشرعي المركزي لمصرف البحرين المركزي، رئيس وعضو لهيئات شرعية في مؤسسات مالية إسلامية حول العالم، نائب رئيس المجلس الشرعي لأيوفي.■ صاحب الفضيلة الشيخ الدكتور محمد جميل مبارك، عضو المجلس العلمي الأعلى بال المغرب وعضو المجلس الشرعي لأيوفي.	<p>14:00 - 12:30</p> <p>15:30 - 14:00</p>
<p>الخاتمة.</p>	<p>15:30</p>

السيرة الذاتية للمتحدثين

الجلسة الأولى:



سعادة أ. خالد محمد، المدير التنفيذي، الرقابة المصرفية، مصرف البحرين المركزي،
عضو مجلس أمناء أيوفي



يشغل السيد خالد محمد حالياً منصب المدير التنفيذي للرقابة المصرفية بمصرف البحرين المركزي منذ فبراير ٢٠١٦. وقد إنتحق السيد خالد محمد بالمصرف في عام ١٩٨٧ وتقلد عدة مناصب إدارية كمنصب مدير الرقابة المصرفية ومدير بالوكلالة لإدارة التفتيش. وفي عام ٢٠٠٣.

إنتحق السيد خالد محمد بشركة أرزنت وينغ (شركة تدقيق عالمية) بمنصب مدير تنفيذي لمجموعة إدارة المخاطر والأساليب الرقابية. ويتولى السيد خالد محمد رئاسة كل من صندوق الوقف للتدريب والدراسات في التمويل الإسلامي ورئيسة مجلس إدارة السوق المالية الإسلامية الدولية. حصل على درجة بكالوريوس إدارة أعمال (محاسبة وكمبيوتر) من جامعة بورت لاند بالولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر ١٩٨٦. وإجازة برنامج القيادات التنفيذية بجامعة كولومبيا - نيويورك عام ١٩٩٦.

سعادة الدكتور فهد بن إبراهيم الشثري، وكيل محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي للرقابة



عُيِّن وكيلاً للمحافظ للرقابة في مؤسسة النقد العربي السعودي في يونيو ٢٠١٨، وتشمل مسؤولياته الرئيسية ضمان سلامة النظام المالي وكفاءته من خلال التنظيم الفعال للقطاع المصرفي وقطاع التأمين وقطاع شركات التمويل (الرهن العقاري، والتأجير التمويلي، والمقرضين الآخرين من غير المصارف).

عمل وكيلًا للمحافظ للأبحاث والشؤون الدولية في مؤسسة النقد العربي السعودي. عضو في مجلس إدارة البنك السعودي للتنمية الاجتماعية والهيئة العامة للزكاة والدخل والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

شارك بنشاط في دعم رؤية ٢٠٣٠ بجهود مختلفة. وهو عضو رئيسي في الفريق الذي بدأ العمل بتصميم برنامج تطوير القطاع المالي الذي يُعد أحد البرامج الثلاثي عشر لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، وهو في فريق المستشارين الذي يرأسه وزير المالية. وكان أيضًا عضواً في برنامج آخر لتحقيق الرؤية، وهو برنامج ريادة الشركات الوطنية.

عضو في اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية لاستقرار المالي وكذلك اللجنة التحضيرية لاستضافة مجموعة العشرين.

قبل انضمامه إلى المؤسسة في عام ٢٠١٦، عمل في المكتب السعودي لصندوق النقد الدولي، حيث بدأ في صندوق النقد الدولي كمستشار للمدير التنفيذي وللمدير التنفيذي المناوب في عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٣، عُيِّن مديرًا تنفيذياً وعضوًا في مجلس إدارة مؤسسة العامة للتحلية النقد الدولي. وقد بدأ مسيرته المهنية بعمله محاسباً في المؤسسة العامة للتحلية المياه الملاحية، وأصبح باحثاً اقتصادياً في وزارة المالية في عام ٢٠٠٣ حتى أصبح مستشاراً اقتصادياً في عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٢، وحصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة في عام ١٩٩٤ ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة الملك سعود، ثم شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، في مجالات في المالية العامة والصغرى في المالية من جامعة ليهاري في بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٨.

الأستاذ حسن عثمان علي، مدير إدارة المؤسسات المالية، الإدارة العامة للتنظيم وتنمية الجهاز المغربي، مصرف السودان المركزي



المؤهلات: بكالوريوس علوم (مع مرتبة الشرف) من الدرجة الثانية - جامعة الخرطوم، ١٩٨٤، ماجستير (المالية)، ١٩٩١، جامعة الخرطوم، دبلوم مصرفي، ١٩٩٠، ١٩٩٠، معهد الدراسات المصرفية، الخرطوم.

الخبرة في العمل: مصرف السودان المركزي منذ عام ١٩٨٥، قسم البحوث والإحصاء ١٩٨٥ - ١٩٩٩، قسم الرقابة المصرفية ١٩٩٠ - ٢٠٠٣، وحدة إعادة هيكلة البنك ، ٢٠٠٣-٢٠٠٢، وحدة مكافحة غسل الأموال ، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، مدير فرع، ٢٠٠٤-٢٠٠٨ (فرع الفasher)، قسم وحدة المعالجة المركبة، ٢٠٠٤-٢٠٠٦، مدير فرع، ٢٠٠٦-٢٠٠٨، مدير إدارة المؤسسات المالية الإدارة العامة للتنظيم المغربي وتطويره منذ مايو ٢٠٠٨.

٤- الجلسة الثانية:

صاحب المعالي والفضيلة الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع

المستشار في الديوان الملكي السعودي وعضو هيئة كبار العلماء وعضو المجلس

الشعري لأيوفي



صاحب المعالي والفضيلة الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع عضو في مجموعة من مجالس وهيئات شرعية خاصة وعامة وغالبها هيئات شرعية لمؤسسات مالية وهو في انتماهه إليها ما بين رئيس ونائب رئيس وعضو وتقدر هذه الهيئات بما لا يقل عن سبعين هيئة وللشيخ عبد الله نشاطه في الوسائل الإعلامية في التلفزيون والإذاعة والصحافة ومنابر الدعوة ومواقع الانترنت.

لصاحب الفضيلة العديد من المؤلفات منها: الورق النقيدي: حقائقه وتاريخه وحكمه، حوار مع المالكي في رد ضلالاته ونكراته وترجمه إلى عدة لغات، أحاديثي في الإذاعة، مجموع بحوث وفتاوی (٤ مجلدات)، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، رسالة في زكاة عروض التجارة ونافذة على المجتمع (٣ مجلدات).

ولسماته العديد من المشاركات الإعلامية من صحفة وإذاعة وتلفزة كما له العديد من المشاركات في مناقشة الرسائل العلمية لمراحل الماجستير والدكتوراه.

فضيلة الدكتور نايف محمد حاج العجمي

وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد لدولة الكويت سابقًا، عضو لجنة المعايير الشرعية لأيوفي بالكويت

- حاصل على البكالوريوس من كلية الشريعة بجامعة الكويت عام ١٩٩٦ بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف.

- كما حصل على درجة الماجستير من قسم الشريعة بكلية دار العلوم عام ٢٠٠٢ بتقدير ممتاز.

- ثم حصل على درجة الدكتوراه من نفس القسم عام ٢٠٠٤ بتقدير مرتبة الشرف الأولى.

- رئيس وعضو عدد من الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

- من أعماله العلمية تأجير الذهب والفضة إجارة منتهية بالتمليك، إقراض أموال الزكاة، عقد السلام وتطبيقاته الحديثة والبيع الآجل.



فضيلة الدكتور عصام خلف العنزي

دكتور بجامعة الكويت ورئيس وأمين مجلس الشريعي لأيوفي

المؤهلات الأكademية: حاصل على شهادة الدكتوراه من الجامعة الأردنية - تخصص الفقه، حاصل على شهادة الماجستير من جامعة الكويت - كلية الدراسات العليا - برنامج الفقه وأصوله، حاصل على شهادة البكالوريوس من جامعة الكويت - تخصص الفقه وأصول الفقه.

الخبرات العملية: عضو هيئة الرقابة الشرعية لدى العديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية داخل وخارج البحرين، عضو هيئة تدريس في جامعة الكويت - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، عضو المجلس الشرعي في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عضو في لجنة المعايير الشرعية التابعة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية، عضو استخراج المصطلحات الأصولية للموسوعة الأصولية في وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية «سابقاً»، باحث شرعي في الموسوعة الفقهية بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية «سابقاً».



صاحب الفضيلة الشيخ محمد تقى العثمانى

عضو مجتمع الفقه الإسلامي ورئيس هيئات شرعية لمؤسسات مالية إسلامية حول العالم، رئيس مجلس الشريعي لأيوفي.

شغل منصب قاض في المحكمة الاتحادية الشرعية في باكستان حتى ١٩٨٢، وفي محكمة الاستئناف العليا في باكستان بين عامي ١٩٨٢ و٢٠٠٢ وهو خبير في المجالات الإسلامية كالفقه والاقتصاد والحديث. كما تقلد عدداً من المناصب في الهيئات الشرعية للمؤسسات الإسلامية المرموقة، وهو واحد من الكتاب المسلمين الأكثر نفوذاً خارج منطقة الشرق الأوسط.



الجلسة الثانية (تابع):



فضيلة أ.د. يوسف بن عبد الله الشبيلي، الأستاذ بالمعهد العالي للقضاء بقسم الفقه المقارن ورئيس لهيئة شرعية لمؤسسات مالية إسلامية حول العالم وعضو المجلس الشرعي لأيوفي.



أستاذ الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حصل على البكالوريوس من كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالقصيم، ثم حصل على الماجستير والدكتوراه من قسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وكان عنوان رسالته الماجستير "بطاقات الاستثمار والأحكام المتعلقة بها في الفقه الإسلامي" وعنوان رسالة الدكتوراه: "الخدمات الاستثمارية في المصادر وأحكامها في الفقه الإسلامي". وقد أوصت لجنة المناقشة بطبعتها وتبادلها بين الجامعات، وقد عمل في الفترة ما بين ١٤٢٠-١٤٢٤ هـ أستاذًا بمعهد العلوم الإسلامية والعربية بواشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

فضيلة الشيخ أ.د. السيد محمد بن عبدالرازق الطبطبائي، رئيس اللجنة العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الديوان الأميري الكويتي وعضو مجلس أمنانه أيوفي



عميد سابق لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، وعضو هيئة التدريس فيها، رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبيت التمويل الكويتي - الكويت، ورئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبيت التمويل الكويتي - ماليزيا، وعضو الهيئة الشرعية لبيت الزكاة الكويتي، والهيئة العالمية لقضايا الزكاة المعاصرة، وعضو المجلس العلمي الاستشاري بجامعة الكويت، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية. حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه من المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٩٩٦م.

الجلسة الثالثة:

فضيلة الشيخ إبراهيم أحمد الشيخ الضرير، أمين عام مجمع الفقه الإسلامي السوداني، عضو الهيئة العليا للرقابة الشرعية بنك السودان المركزي وعضو مجلس الشرعي لأيوفي



عضوية المجامع والهيئات العلمية: عضو الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصادر والمؤسسات المالية، عضو الهيئة العليا للرقابة الشرعية على أعمال التأمين، رئيس وعضو بعده من هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك السودانية وشركات التأمين.
المناصب السابقة: أستاذ مساعد بكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، عميد بالإذابة لكلية التربية بمحلال، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، وكيل كلية الشريعة، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، مساعد الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي للشؤون العلمية، السودان.

فضيلة الشيخ د. محمد علي القرى، رئيس وعضو لهيئات شرعية في مؤسسات مالية إسلامية حول العالم، عضو مجلس أمنانه أيوفي.



ولد في مكة المكرمة سنة ١٩٤٩ ميلادية، د. محمد القرى أستاذ الاقتصاد الإسلامي المشارك في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، المملكة العربية السعودية، والمدير السابق لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، بالجامعة لعدة دورات ولا زال ينتسب إليه. د. محمد القرى خبير في المجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع (منظمة المؤتمر الإسلامي)، والمجمع الفقه الإسلامي التابع (رابطة العالم الإسلامي). هو عضو في المجلس الشرعي (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية)، وعضو في هيئات التحرير لعدد من المجالات العلمية واللجان الأكاديمية في مجال الاقتصاد الإسلامي والتمويل الإسلامي والفقه من بينها مجلة مجمع الفقه (التابعة لرابطة العالم الإسلامي). كما أن د. القرى عضو في عدد من الهيئات الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وشركات التكافل والتأمين التعاوني، في السعودية والخليج وأوروبا وأمريكا. حصل د. محمد علي القرى على أعلى الجوائز في المصرفية الإسلامية منها: جائزة البنك الإسلامي للتنمية في مجال البنوك والمالية الإسلامية لعام ١٤٣٤هـ (٤٥٠..٤٥٢)، جائزة كليف التمويل الإسلامي للمساهمة المتميزة في التمويل الإسلامي، جائزة يوروموني للمساهمة المتميزة في قطاع التمويل الإسلامي.

٤- الجلسة الثالثة (تابع):

فضيلة الشيخ د. خالد بن محمد السياري، عضو لجنة المعايير الشرعية لأيوفى بالرياض



المؤهلات الأكademية:

البكالوريوس في الشريعة - جامعة الإمام بالرياض، الماجستير في الفقه المقارن - المعهد العالي للقضاء، الدكتوراه في الفقه المقارن - المعهد العالي للقضاء.

الخبرات العملية:

عضو هيئة التدريس في الجامعة السعودية الإلكترونية، عضو لجنة المعايير الشرعية لأيوفى في الرياض، مستشار وخبير لدى عدد من المؤسسات المالية الإسلامية، مشارك في مؤتمرات وندوات عن المالية الإسلامية، له عدد من الأبحاث والأوراق العلمية المحكمة، شارك في مناقشة وتحكيم الرسائل والأبحاث في المالية الإسلامية، كما شارك في تدريس وتأليف المقررات الأكademية في المالية الإسلامية والاقتصاد الإسلامي.

فضيلة الشيخ أ.د. نزيه بن حماد، رئيس وعضو لهيئات شرعية في مؤسسات مالية إسلامية حول العالم وعضو المجلس الشرعي لأيوفى



حاصل على الدكتوراه في المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٣ـ١٩٩٥.

عمل لمدة سبعة عشر عاماً أستاذًا للفقه الإسلامي وأصوله بكلية الشريعة (جامعة أم القرى/مكة المكرمة) من عام ١٩٧٣ـ١٩٩٥، عضو بمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة/المملكة العربية السعودية، وعضو بالمجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة/رابطة العالم الإسلامي، خبير ومستشار شرعى للعديد من المؤسسات المالية الإسلامية، وباحث متخصص في شؤونها.

شارك فضيلته في كثير من المؤتمرات والندوات العلمية في المعاملات المالية المعاصر وأعمال المصادر الإسلامية والاقتصاد الإسلامي.

مؤلفاته المنشورة ٢٥ كتاباً، أهمها: معجم المصطلحات المالية والإconomics في لغة الفقهاء، قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد، دراسات في أصول المدائع، في فقه المعاملات المالية والمصرفية المعاصرة (قراءة جديدة)، نظرية الوعد الملزم في المعاملات المالية، المعاوضة عن الالتزام في الفقه الإسلامي وعيون المستجدات الفقهية في صناعة المصرفية الإسلامية.

صاحب الفضيلة الدكتور عزنان حسن، رئيس الهيئة الشرعية العليا المركزية لهيئة الأوراق المالية المالية، عضو المجلس الشرعي لأيوفى



أستاذ مشارك في الشريعة الإسلامية في معهد الصيرفة والتمويل الإسلامي (IIBF) والجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا، والرئيس السابق لقسم الشريعة الإسلامية في كلية احمد ابراهيم للقانون.

يشغل حالياً منصب رئيس منظمة المستشارين الشرعيين في المالية الإسلامية (ASAS)، ونائب رئيس مجلس الشورى الاستشاري في هيئة الأوراق المالية وهو أيضاً عضو في المجلس الشرعي لأيوفى.

شغل منصب رئيس مجلس الشورى الاستشاري في آسي آر لاعادة التكافل، الشرق الأوسط وأفريقيا - البحرين وسي ماليزيا حيث كان له دور فعال في وضع نموذج آسي آر لاعادة التكافل من وجهة نظر إسلامية.

يعمل حالياً كرئيس اللجنة الشرعية في ماينك، وهو عضو لعدة هيئات شرعية في مؤسسات مالية إسلامية حول العالم.

حصل على درجة في الشريعة من جامعة الازهر في ١٩٩٤، ثم حصل على درجة الماجستير في نفس المجال من جامعة القاهرة بتقدير امتياز في ١٩٩٨ وبعد حصوله على درجة الدكتوراه من جامعة ويلز - المملكة المتحدة في ٢٠٠٣.

الجلسة الثالثة (تابع):



صاحب الفضيلة الشيخ عبدالستار القطان، الرئيس التنفيذي لشركة شهري للاستشارات بالكويت وعضو لجنة المعايير الشرعية بالكويت



عالم معروف في مجال الشريعة الإسلامية، وخير بارز في التمويل الإسلامي، يجمع بين العلم التطبيقي والنظري في المالية الإسلامية.

يحمل فضيلته البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، والدبلوم العالي في الفقه المقارن بكلية الدراسات العليا بجامعة الكويت. وللشيخ القطان خبرات واسعة في المصرفية الإسلامية، فله بصمات واضحة في هيئات الرقابة الشرعية لعدد من المؤسسات المالية الإسلامية مثل بيت التمويل الكويتي، وبنك البركة سورية إضافة إلى عضويته في عدد من هيئات الرقابة الشرعية في دول مجلس التعاون ودول عربية أخرى. وهو حالياً يشغل منصب المدير العام لشركة شهري للاستشارات الشرعية بدولة الكويت، التي تعداد من أبرز المؤسسات الاستشارية في الشريعة في المنطقة.

علاوة على ذلك، يطلع فضيلته بخصوصية العديد من المؤسسات الدولية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية مثل مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "أيوفي"، ومركز التحكيم الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم بدبي (IICRA).

وفي الوقت الذي يتمتع فضيلته بخبرة عملية مميزة في المالية الإسلامية، فإن للشيخ القطان أيضاً مجموعة متنوعة من الأبحاث والدراسات ذات القيمة المضافة في مجال الحكومة الشرعية والصكوك والمدائع والإجارة والبطاقات البنكية وغيرها من الأوراق البحثية التي قدمها في مؤتمرات دولية عديدة في دول مجلس التعاون الخليجي وشمال إفريقيا ومالزما فضلاً عن مشاركاته الفاعلة كمتحدث في معظم تلك المؤتمرات.

الجلسة الرابعة:

فضيلة الشيخ د. عبدالستار أبو غدة، رئيس المجلس الشرعي المركزي لمصرف البحرين المركزي، رئيس وعضو لهيئات شرعية في مؤسسات مالية إسلامية حول العالم، نائب رئيس المجلس الشرعي لأيوفي



وهو خبير ومقرر الموسوعة الفقهية بوزارة الأوقاف الكويتية سابقاً، ودرس مقررات جامعية بكلية الشريعة وكلية الحقوق في الكويت سابقاً، وأستاذ زائر بمركز صالح كامل للدراسات الاقتصادية الإسلامية الدولي بجدة، عضو الهيئة الأزهر.

كما أن صاحب الفضيلة عضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، عضو الهيئة الشرعية العالمية للزكاة، وعضو مجلس المعايير المحاسبية، ورئيس ونائب رئيس وعضو في مجموعة من مجالس وهيئات شرعية لمؤسسات مالية كثيرة حول العالم. مؤلف ومحقق للعديد من الكتب العلمية، ومدرب ومعد لمحاضر تدريبية للعديد من الدورات المتخصصة بالمصرفية الإسلامية.

صاحب الفضيلة د. أحمد بن عبد العزيز بن قاسم الحداد، رئيس الهيئة العليا بمصرف الإمارات المركزي، عضو مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي ورئيس لجنة المعايير الشرعية لأيوفي بدبي



حاصل على دكتوراه في الشريعة الإسلامية من جامعة أم القرى. وعضو في عدة لجان وهيئات، منها: هيئة كبار العلماء بدبي، واللجنة الشرعية بصندوق الزكاة، عضو مجمع الفقه الدولي الإسلامي العالمي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وغيرها. بالإضافة إلى كونه مقدماً برامج فتاوى شرعية وبرامج دينية واجتماعية مباشرة في إذاعات دبي، وفضائياتها، لأكثر من ٢٠ سنة متالية.

حاصل على تكريمه خاص من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ضمن برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز فئة الموظف الحكومي المتميز عام ٢٠١٥ للدور الفعال في تعزيز سماحة الإسلام والتعريف بتعاليه وقيم الدين الحنيف المعتدلة. ولله عده مؤلفات منها الأسهف والسننات تصور وأدحاف، فقه الوقف وأهمية الوقف الجماعي وعلاقته بمؤسسات النفع العام.

٤. الجلسة الرابعة (تابع):

صاحب الفضيلة البرفسور الدكتور محمد أكرم لال الدين، المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (اسرا)، عضو الهيئة الشرعية العليا بنك ماليزيا المركزي وعضو لجنة المعايير الشرعية، ماليزيا



يشغل الدكتور لال الدين حالياً منصب الرئيس التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا) وهو أيضاً استاذ في المركز الدولي للتعليم في التمويل الإسلامي (إينيسف) وله مساهمات بارزة في مجال المالية الإسلامية كمؤسس ورئيس تنفيذي لإسرا وهي أكاديمية بحوث معترف بها عالمياً إلى جانب دوره الفعال في تطوير منتج "Simpanan" Syariah" الخاص بصناديق ادخار الموظفين. بالإضافة إلى ذلك، هو عضو في العديد من المجالس الاستشارية الشرعية المحلية والعالمية، بما في ذلك المجالس الاستشاري الشرعي في بنك تغوارا الماليزي. كما حصل على جائزة زكي بدوي للتميز في مجال الاستشارات والأبحاث الشرعية.

فضيلة الشيخ إرشاد أحمد إعجاز، رئيس الهيئة العليا الشرعية بنك باكستان المركزي، عضو لجنة المعايير الشرعية لأيوفى بكراتشى



حاصل على درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية وإدارة الأعمال، رئيس وعضو لهيئات شرعية لمؤسسات مالية إسلامية في باكستان.

٥. الجلسة الخامسة:

صاحب الفضيلة الشيخ عصام إسحاق، نائب رئيس اكتشف الإسلام، عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، رئيس وعضو لهيئات شرعية في مؤسسات مالية إسلامية حول العالم، نائب الرئيس، مجلس الحكومة والأخلاقيات، أيوفى



تخرج الشيخ عصام إسحاق من جامعة ماكجيل، مونتريال، كندا في عام ١٩٨٣. يشغل الشيخ عصام إسحاق منصب عضو في هيئات الرقابة الشرعية في العديد من المؤسسات المالية، وتشمل بنك البركة الإسلامي، وبنك الهلال (أبوظبي)، وبنك الميزان الإسلامي، وشركة الهلال التكافل، وبيت التمويل الإسلامي (أبوظبي) وهيئة النقد في جزر المالديف. كما يشغل الشيخ عصام إسحاق منصب نائب رئيس مجلس الحكومة والأخلاقيات التابع لأيوفى. كذلك، فهو عضو في المجلس الشرعي للسوق المالية الإسلامية الدولية. كما شغل الشيخ عصام إسحاق منصب رئيس هيئة الرقابة الشرعية لبنك سيرة الاستثماري الإسلامي، وبنك دار الاستثماري، وبنك الأسرة وبنك ايكوناس أميك.

فضيلة د. سامي إبراهيم السويلم، رئيس المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية



يعمل حالياً مدير مركز تطوير المنتجات المالية الإسلامية في البنك الإسلامي للتنمية. وقد شغل قبل ذلك وظيفة نائب مدير المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وقبل انضمامه إلى المعهد عام ٢٠٠٤ عمل مديرًا لمركز البحث والتطوير في المجموعة الشرعية لبنك الراجحي بالملكة العربية السعودية. كما عمل في معهد العلوم الإسلامية والعربية في أمريكا وجامعة جنوب إلينوي بالولايات المتحدة وجامعة الملك سعود بالرياض. شغل عضوية عدد من اللجان المتخصصة منها اللجنة الفنية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية واللجنة الاقتصادية للأوقاف بوزارة الشؤون الإسلامية في الرياض واللجنة العلمية في المجتمع الفقهى الإسلامي، واللجنة التنفيذية للهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، ومجموعة عمل إدارة مخاطر السيولة التابعة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، ومجموعة عمل المالية الإسلامية والاستقرار المالي العالمي وغيرها. حصل على الماجستير في الاقتصاد من جامعة جنوب إلينوي بالولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٩٧، ثم حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة واشنطن سانت لويس بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٥. ونشر عدداً من الكتب والأبحاث والمقالات في الاقتصاد الإسلامي والعلوم المالية والمصرفية.

الجلسة الخامسة (تابع):



الدكتور حاتم بن الحبيب غومة، أستاذ مساعد بجامعة فرانسис اكزافير بكندا



حاصل على شهادة الدكتوراه في المالية من جامعة مونتريال بكندا (كلية الدراسات التجارية العليا) وعلى شهادة MBA في المالية من جامعة كوباك بمونتريال - كندا. حاصل على شهادة المصرفية الإسلامية المعتمدة بتقدير ممتاز من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

يعمل حالياً كأستاذ مشارك بجامعة غولديناريروس لتطوير الأعمال. والمدير التنفيذي الحالي لشركة الخزينة بالبنك الإسلامي للتنمية أين إكتسب خبرة واسعة عمل كخبير أسواق مالية بقيادة الخزينة بالبنك الإسلامي للتنمية أين إكتسب خبرة واسعة في مجال الاستثمار والأسواق المالية والصيغة الإسلامية.

عمل على هيكلة وترويج إصدارات البنك الإسلامي للتنمية من الصكوك بين ٢٠١٤-٢٠٢٠، حيث تجاوز حجم الإصدارات التي أشرف عليها ٧ مليارات دولار أمريكي.

قام بتقديم العديد من الدورات التدريبية والخدمات الإستشارية خاصة في مجال الصكوك والصيغة الإسلامية.

شغل منصب عضو مجلس إدارة بنك ألبانيا المتحد (جمهورية ألبانيا) منذ سنة ٢٠١٦ وإلى غاية نهاية سنة ٢٠١٤.

درس الدكتور حاتم بجامعات عريقة على غرار كلية الدراسات التجارية العليا بجامعة مونتريال بكندا و جامعة سترازبورغ بفرنسا وجامعة الأخويين في المملكة المغربية.

شارك متحدثاً وباحثاً في العديد من الندوات والمؤتمرات الدولية، ونشر العديد من الأبحاث والمقالات العلمية في موضوعات مختلفة مثل الحكومة الرشيدة، المالية الإسلامية والتمويل الأخلاقي حيث نشرت أبحاثه في مجلات علمية بارزة.

الأستاذ محمد الدويلة، مدير وحدة سوق النقد - مجموعة بيت التمويل الكويتي



رئيس متداولين ووحدة سوق النقد في قطاع الخزانة في مجموعة بيت التمويل الكويتي، من ذوي الخبرة في مجال تداول السبولة والصكوك بالأسواق الأولية والثانوية ويدير عدة محافظ بالوقت الحاليأخذ بعين الاعتبار معايير المخاطر والسيولة المنصوصة بتعاليم البنك المركزي ولها ١٥ عاماً من الخبرة جمعها في الاستثمار والخزانة.

محمد حاصل على درجة الماجستير من كلية ماسترخت الكويت سنة ٢٠١٢، ودرجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت سنة ٢٠٠٤.

تخرج من برنامج هيئة الاستثمار الكويتية سنة ٢٠٠٥ وعمل بعدها في الشركة الخليجية لحفظ الأوراق سنة ٢٠٠٥.

في عام ٢٠٠٧ انضم لأدارة الخزانة في بنك الكويت والشرق الأوسط (الأهلي المتحد حالياً) وعمل أيضاً في إدارة الخزانة كمتداول أول في شركة الكويت والشرق الأوسط للتمويل والأستثمار التابعة لمجموعة البنك الأهلي المتحد إلى عام ٢٠٠٩.

أنضم لبيتك بعدها مباشرةً بغضون أيام وحدة سوق رأس المال وأدار الوحدة لمدة ٩ سنوات وفي عام ٢٠١٨ عين مديرًا تنفيذياً لوحدة سوق النقد في المجموعة.

الدكتور وليد حجازي، الشريك المدير لمكتب حجازي وشركاه للاستشارات القانونية الدولية، عضو مجلس الحكومة والأخلاقيات



د. وليد حجازي لديه من الخبرة القانونية ما يزيد عن عشرون عاماً مثل خالله وقدم إستشارات في معاملات ونزاعات تضمنت القوانين التجارية للكثير من دول الشرق الأوسط بما فيها جمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر والجماهيرية العربية الليبية.

مجالات خبرة د. وليد حجازي تتضمن البنوك الإسلامية وتمويل الإسلام، تمويل المشروع إعادة هيكلة الشركات وكذلك حكومة الشركات. يحمل دكتور حجازي شهادة الدكتوراه (دكتوراه في العلوم القانونية) ودرجات ماجستير في القانون من كلية الحقوق بجامعة هارفارد في كامبريدج، ماساتشوستس (بالولايات المتحدة الأمريكية).

قبل إنشاء مكتب حجازي وشركاه وهو شركة المحاماة التابعة لكرويل في القاهرة، كان د/ حجازي يترأّس مجموعة الممارسات المالية الإسلامية في شركة المحاماة الدولية، في دبي- الإمارات العربية المتحدة والرياض، المملكة العربية السعودية مثل Freshfields Brockhaus Deringer.

الجلسة الخامسة (تابع):

فضيلة الشيخ د. أسيد محمد أديب كيلاني، الرئيس العالمي لقطاع الشرعي بمجموعة مصرف أبوظبي الإسلامي وعضو المجلس الشرعي لأيوفي



الدكتور أسيد الكيلاني، يحمل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن، ودبلوم الدراسات العليا في الشريعة الإسلامية، ودرجة البسانس في الشريعة والقانون (تخصص مزدوج). عمل باحثاً في كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات، ولديه خبرة في العمل الشرعي في المصرفية الإسلامية لما يقارب (٢٠) عاماً. وهو الآن الرئيس العالمي لقطاع الشرعي بمجموعة مصرف أبوظبي الإسلامي. لديه خبرة واسعة في تطوير المنتجات، وهيكلة التمويلات والتمويلات المجمعة والأدوات والمحافظ الاستثمارية والstocks، والرقابة والتدقيق الشرعي، والتدريب الشرعي، في المصرفية الإسلامية. بالإضافة إلى خبرته الشرعية في التأمين التكافلي. وهو عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) بالبحرين، وعضو الهيئة العليا الشرعية بدولة الإمارات، وعضو المجلس الاستشاري للمركز العالمي للاقتصاد الإسلامي (ICIE) بدبى، وخبير بمجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، وعضو الهيئة الشرعية للمؤسسة الإسلامية الدولية لدارة السبيلة (ITLM) بمالزبى، وعضو الهيئة الشرعية لبنك البوسنة الدولى، وهو العضو التنفيذي للجنة الرقابة الشرعية لشركة أبوظبي الوطنية للتكافل، وعضو لجنة المعايير الشرعية التابعة للمجلس الشرعي لأيوفي (بإمارات). له عدد من الأبحاث الفقهية في موضوعات المصرفية الإسلامية والتأمين التكافلي، وله مشاركات في العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية ولا سيما ما يتصل منها بالعمل المصرفية الإسلامية والتأمين التكافلي.

فضيلة الشيخ د. نظام محمد صالح يعقوبي، رئيس وعضو لهيئات شرعية في مؤسسات مالية إسلامية حول العالم، عضو المجلس الشرعي لأيوفي



الخبرة العملية: رجل أعمال، ورئيس وعضو العديد من هيئات الرقابة الشرعية لدى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والصادرات الاستثمارية داخل وخارج البحرين.

الجوائز: حاصل على وسام الكفاءة من الدرجة الأولى من ملك مملكة البحرين للخدمات الإسلامية داخل وخارج البلاد لسنة ٢٠٠٧، كما حاصل على جائزة (Euro Monay) للابداع في الرقابة الإسلامية للمصارف المالية من ماليزيا لسنة ٢٠٠٧، حاصل على جائزة الشباب العالمية لخدمة العمل الإسلامي في ٢٠١٥.

الجلسة السادسة:

صاحب الفضيلة د. محمد عثمان طاهر اشبير، عضو المجلس الشرعي لأيوفي



حاصل على دركتوراه في الفقه المقارن من جامعة الأزهر بمصر، سنة: (١٩٨٠). له خبرة تدريسية جامعية طويلة (من: ١٩٨٠-٢٠١٥)، بدأت بجامعة الملك سعود، ثم جامعة الكويت، والجامعة الأردنية، وجامعة قطر، وجامعة الشارقة.

له خبرة إدارية أكاديمية: منها: رئاسة قسم الفقه والأصول، بكلية الشريعة بجامعة قطر: (٢٠٠٦-٢٠٠٩).

عضو المجلس المحلي الشرعي لهيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية: (أيوفي).

عضو هيئة الرقابة الشرعية لبعض المؤسسات المالية الإسلامية منها: مصرف قطر الإسلامي، والبنك الدولي الإسلامي بقطر، ومصرف الريان بقطر، والبنك الإسلامي بمالزبى، ومؤسسة الجزيزة بقطر.

له أكثر من خمسين (٥٠) بحثاً علمياً منشوراً في مجلات علمية محكمة، وفي أعمال مؤتمرات منها: صيانة الأعيان المأمورة وتطبيقاتها لدى المصادر الإسلامية، وصيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر، والسحب على المكتشوف.

له أكثر من أربعين (٤٠) كتاباً مطبوعاً منها: المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، والمدخل إلى فقه المعاملات المالية. والتكييف الفقهي للقضايا المستجدة. شارك في أكثر من خمسين (٥٠) مؤتمراً علمياً منها: مؤتمرات الماجتمع الفقهية، وندوات الزكاة المعاصرة ومنتديات الوقوف للأمانة العامة للأوقاف بالكويت، ومؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، بجامعة الشارقة.

يقوم بتقديم الاستشارات العلمية والتدريبات في مجال المؤسسات المالية والشرعية.

الجلسة السادسة (تابع):



فضيلة د. بشير محمد عزالدين الغرياني نائب رئيس الهيئة المركزية للرقابة الشرعية لمصرف ليبيا المركزي وعضو المجلس الشرعي لأيوفي



تولى رئاسة هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الواحة.
أستاذ فقه المعاملات المشارك، في جامعة طرابلس.
تحصل على شهادتي دكتوراه في فقه المعاملات من جامعة الزيتونة – تونس ٢٠٠٥،
ومن كلية دار العلوم – جامعة القاهرة ١٩٧٠.
أشرف على عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه في فقه المعاملات، واشتراك في
مناقشة عدد منها.
شارك في إعداد أدلة منتجات المصرفية الإسلامية في عدد من المؤسسات المالية
الإسلامية.
كتابة موضوعات متعددة في فقه المعاملات في مجلات فقهية متخصصة.
له كتب ودراسات متعلقة بفقه المعاملات في مرحلة التأليف.
المشاركة في إعداد موسوعة في الفقه المالكي ترکز على تدليل فروع الفقه المالكي
من خلال كتاب «جامع الأمهات» لابن الحاجب.

فضيلة الشيخ أفلح بن أحمد بن حمد الخليلي، عضو المجلس الشرعي
لأيوفي



البكالوريوس: معهد العلوم الشرعية
الماجستير: الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا
له أكثر من خمسة وأربعين بحثاً منها:
المساقاة: مشروعاتها وشروطها وأحكامها
خصائص الاقتصاد الإسلامي ودوره في حل الأزمة المالية العالمية
دور أبي عبيدة والريبع في أدب الفتوى عند الإياضية
السياسة الشرعية عند الإمامين سعيد بن خلفان الخليلي وعبد الله بن حميد السالمي
أمين فتوى
أعد بعض الدورات حول: الصيرفة الإسلامية وخصائص الاقتصاد والعقد والأصول وتدبر
القرآن والزكاة والإحسان ونبهاته والعبادات والأخلاق وغيرها

فضيلة الشيخ د. عبد السtar أبو غدة، رئيس المجلس الشرعي المركزي لمصرف
البحرين المركزي، رئيس وعضو لهيئات شرعية في مؤسسات مالية إسلامية حول العالم،
نائب رئيس المجلس الشرعي لأيوفي



وهو خبير ومقرر الموسوعة الفقهية بوزارة الأوقاف الكويتية سابقاً، ومدرس مقررات
جامعة بكلية الشريعة وكلية الحقوق في الكويت سابقاً، وأستاذ زائر بمركز صالح
كامن للدراسات الاقتصادية الإسلامية بجامعة الأزهر.
كما أن صاحب الفضيلة عضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، وعضو الهيئة
الشرعية العالمية للزكاة، وعضو مجلس المعايير المحاسبية، ورئيس ونائب رئيس وعضو
في مجموعة من مجالس وهيئات شرعية لمؤسسات مالية كثيرة حول العالم.
مؤلف ومحقق للعديد من الكتب العلمية، ومدرس ومعد لحقائب تدريبية للعديد من
الدورات المتخصصة بالمصرفية الإسلامية.

فضيلة الشيخ د. محمد جميل مبارك، عضو المجلس العلمي الأعلى بال المغرب
وعضو المجلس الشرعي لأيوفي



رئيس المجلس العلمي المحلي لأكادير - المملكة المغربية.
عضو المجلس الشرعي لأيوفي.
عضو المجتمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.
استاذ أصول الفقه في جامعة ابن زهر - أكادير.